ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق : مقاربة بين الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ وانتخابات ٢٠٢١.

The phenomenon of electoral abstention in Iraq : A Comparison between the 2018 legislative elections and the 2021 elections

م.م. سارة أديب رشيد

Assistant Lecturer. Sarah Adeeb Rasheed

Iraqia University/ College of Law and Political Science

كلية القانون والعلوم السياسية/الجامعة العراقية

sarah.a.rashid@aliraqia.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٢/١٢ تاريخ القبول:٢٠٢٥/٢/١٨ تاريخ النشر:٢٠٢٥/٤/٣٠

الملخص

أن الديمقراطية في العراق مرت بمراحل عديدة لاسيما فيما يتعلق بالنظام الانتخابي وآلياته والذي له دور في تحقيق الجوهر الديمقراطي عن طريق المشاركة السياسية، الا ان اجراء الانتخابات بصورتها الشكلية لا تفضي بالضرورة الى ديمقراطية حقيقية، إذ لابد للدولة أن تلتزم بمبادئ الديمقراطية وتعمل على تمثيل الارادة الحقيقية لشعبها. ومن هنا فأن الناخب العراقي الذي شهد التغييرات العديدة لآليات النظام الانتخابي إذ تذبذب سلوكه في المشاركة بالتصويت حتى وصلت نسبة المشاركة الى ادنى مستوياتها في اخر دورتين

برلمانية، مما قد يفضي بشكل او بأخر الى التشكيك في جوهر شرعية النظام الديمقراطي وفيما اذا كانت القوى السياسية المتتابعة تمثل الارادة الحقيقية للشعب في ظل العزوف المتواتر للناخب العراقي عن المشاركة الانتخابية. يدرس الباحث الاسباب والظروف التي دفعت المواطن العراقي الى العزوف عن حقه الانتخابي عبر دراسة الانتخابات التشريعية لعامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١.

الكلمات المفتاحية : العزوف الانتخابي، سلوك الناخب العراقي، الانتخابات البرلمانية العراقية، النظام الانتخابي، آليات النظام الانتخابي.

Abstract

Democracy in Iraq has gone through many stages, especially with regard to the electoral system and its mechanisms, which play a role in achieving the democratic essence through political participation. However, holding elections in their formal form does not necessarily lead to real democracy, as the state must adhere to the principles of democracy and work to represent the true will of its people. Hence, the Iraqi voter, who has witnessed many changes in the mechanisms of the electoral system, with a fluctuated participating behavior in voting until the participation rate reached its lowest levels in the last two parliamentary elections, which may lead in one way or another to questioning the essence of the legitimacy of the democratic system and whether the successive political power represent the true will of

the people in light of the continued absence of the Iraqi voter from his role in electoral participation. The researcher studies the reasons and circumstances that lead the Iraqi citizen to abstain from his electoral right by studying the parliamentary elections of 2018 and 2021.

Keywords : Electoral abstention, Iraqi voter behavior, Iraqi parliamentary elections, electoral system, electoral system mechanisms.

مقدمة

أن عملية الانتخاب هي الاساس الجوهري للنظام الديمقراطي، فكل قوى سياسية تحصل على دعمها وقوتها من خلال الاصوات التي تحصدها في الانتخابات، ومن هنا فأن مشاركة المواطنين في هذه العملية هو المعيار الاساس للتعبير عن ارادة الجماهير من جانب ولضمان جوهر المبدأ الديمقراطي من جانب اخر، لذا فأن حق المواطن مكفول دستورياً طالما مارس المواطن هذا الحق اما في حال قرر المواطن عدم المشاركة في الانتخابات ورفض التعبير عن هذا الحق يشير الى خلل كامن في العملية الانتخابية ولغرض فهم طبيعة ونوع عدم مشاركة المواطنين في استخدام حقهم واسباب عدم المشاركة وجب فهم اساس العزوف الانتخابي للشروع في تحليل مسبباته. ويعاني العراق من هذه الحالة فنسب العزوف عن الانتخاب في الانتخابات البرلمانية هي في وتيرة متصاعدة منذ عام ٢٠٠٥ حتى وصلت الى مستوى ٤٦% في انتخابات عام ٢٠٢١ بحسب بيانات المفوضية العليا المستقلة

للانتخابات، إذ ان السلوك السلبي للناخب العراقي يعكس مدى سلبية هذه الظاهرة على النظام السياسي، ومن هنا يتناول الباحث في هذه الدراسة الانتخابات البرلمانية لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ إذ باتت نسبة العزوف فيها حوالي نصف عدد من يحق لهم الانتخاب تقريباً لغرض تحليل دوافع هذه الظاهرة ووضع الاسس التي قد تسهم في الحد منها في المستقبل إذ يدرسها الباحث عبر مبحثين يتناول في الاول منها (الاسس المفاهيمية للعزوف الانتخابي وشكل النظام الانتخابي في العراق) ويتناول فيه مفهوم العزوف الانتخابي واشكال النظم الانتخابية والياتها في العراق، اما في الثاني فيتناول (الانتخابات البرلمانية لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ مقاربة بينهما وسبل للحد من العزوف الانتخابي) عبر دراسة الملامح الاساسية للانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٨ وعام ٢٠٢١) و من ثم تحليل اسباب عزوف الناخب العراقي وطرح سبل وتوصيات للحد من هذه الظاهرة مستقبلاً.

اهمية الدراسة

ان العملية الانتخابية بشكل عام هي اساس بناء العملية السياسية فهي الطريقة التي يعبر الجماهير من خلالها عن تفضيلاتهم، لذا فأن دراسة العزوف الانتخابي واسبابه ووضع اسس لمعالجة او الحد من هذه الظاهرة في العراق هو الجوهر الاساس لدعم النظام السياسي واستقراره.

فرضية الدراسة

يفترض الباحث وجود جملة من الاسباب المباشرة وغير المعالجة التي تدفع المواطن العراقي الى مقاطعة الانتخابات وتسهم بشكل او بأخر في عدم استقرار النظام السياسي.

مشكلة الدراسة

أن رفض المواطنين للتعبير عن حقهم في ادلاء اصواتهم بالانتخابات وبنسبة ليست بالقليلة يشير الى وجود خلل حقيقي في طبيعة العملية السياسية، لذا فأن رفض المواطن للانتخابات عبر سلسلة من مقاطعة التصويت (على مدار خمس دورات برلمانية) هي مسألة معقدة تستلزم الدراسة والتحليل، والتي تطرح بدورها عدة تساؤلات تحتاج الى اجابة، وهي كالآتي :

١- ماهية الدوافع التي تدفع المواطن العراقي الى العزوف عن التصويت رغم عدم جدوى المقاطعة في عملية التغيير السياسي؟

٢- مدى تأثير الآليات الانتخابية على المشاركة السياسية في الانتخابات.

٣- هل تسهم الطبيعة الاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي على تحفيز نسب العزوف الانتخابي وزيادتها؟

منهج الدراسة

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عبر تناوله لموجز الانتخابات التشريعية لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ ومقاربة نسبة العزوف والظروف المحيطة بكل منهما.

المبحث الاول : الاسس المفاهيمية للعزوف الانتخابي وشكل النظام الانتخابي في العراق.

أن الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية تنص على حق كل فرد او مواطن بالمشاركة في سير الحياة العامة، ويمارس الافراد هذا الحق اما بصورة مباشرة او غير مباشرة عن طريق ممثلين يقومون باختيارهم، فالمشاركة السياسية تعني أن للفرد دور في حياة مجتمعه السياسية وله الفرصة في وضع الاهداف العامة عبر مختلف الانشطة السياسية، [1] الا ان الحق السياسي

الذي نعنى به هنا هو الحق في الانتخاب وهو قاعدة النمط الديمقراطي والية اختيار الحكام بعيداً عن الاليات التقليدية القديمة كالوراثة او الاستيلاء وغيرها، فالانتخابات التنافسية الحرة التي يختار الناخبون فيها مرشحاً من بين عدد من المرشحين هي اساس الديمقراطيات الليبرالية فهي مشتقة بصورة مباشرة عن المبادئ الاساسية لهذا النمط، ومن هنا كل سلطة ديمقراطية يجب ان تقوم على اساس الانتخاب وأن تتجدد هذه الانتخابات كل مدة كي لا يشعر الحكام بأنهم مستقلين عن المحكومين من جانب، ولكي يبقى تمثيل الاخيرة مستمراً من جانبٍ اخر.[2] يتناول الباحث في هذا المبحث اسس هذا الحق ومعناه ومن ثم يشرع في تفسير حالات عدم استخدام هذا الحق من قبل المواطنين واسباب هذه الحالة واخيراً يتناول اسس النظام الانتخابي وشكله في العراق بشكل عام.

المطلب الاول : مفهوم الانتخابات والعزوف الانتخابي.

اولاً : مفهوم الانتخاب

ويعرف الانتخاب في اللغة بأنه الاختيار او الانتقاء ومن انتخب الشيء اختاره اما النخبة فهي ما اختير من بين عدة اشياء او اشخاص والنخب هي صالح الاشياء او اخيرها، اما المعنى الاصطلاحي للانتخاب فهو اجراء قانوني محدد بوقت وزمن معين ومن خلاله يتم اختيار شخص او عدة اشخاص ليتولى زمام الحكم او رئاسة الشيء المنتخب عليه، فهو اذن طريقة لاختيار الحاكم او النائب من قبل المواطنين ولتوليهم مناصباً معينة. [3] ويعد النشاط الانتخابي احد الاوجه المباشرة في المشاركة السياسية فهو وسيلة المواطن للمساهمة في عملية صنع القرار وبسببه تكتسب الحكومات صفة

الشرعية لممارسة سلطاتها باسم شعوبها، ولكون المشاركة الانتخابية احد اهم العناصر في بناء الديمقراطية اكدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات ودساتير الدول واهمها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨ الذي نص على حق الافراد في اختيار ممثلين ينوبون عنهم إذ بوساطة هؤلاء الممثلين تتجسد مشاركة المواطنين في الشأن العام ولابد أن يكون هذا الاختيار بوساطة انتخابات حرة نزيهة وشفافة من دون ان تتضمن تزييفاً لإرادة الناخبين حتى تبنى دعائم النظام الديمقراطي الفعلي، [٤] فضلاً عن ذلك نجد حق المشاركة في الانتخابات بمعظم دساتير العالم ومنها دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ فقد جاء في المادة (٢٠) منه أن للمواطنين رجالاً ونساءً الحق في المشاركة بالشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية كالترشيح والتصويت. [٥]

ثانياً : مفهوم العزوف الانتخابي

تسمى حالة عدم مشاركة الافراد في الانتخابات بالعزوف الانتخابي وهي ظاهرة نالت اهمية واسعة بسبب تأثيرها المباشر على الصعيدين السياسي والاجتماعي، أن مشاركة المواطنين في الشأن العام هو اساس العملية الديمقراطية فللمشاركة الدور المهم منذ حكم الدولة المدنية في اثينا وما زالت منذ ذلك الحين هي اساس المجتمع الديمقراطي حتى باتت مساهمة المواطنين لبناء مستقبلهم المقياس الوحيد لنجاح النظام الديمقراطي ومع تطور الاخير تأريخياً وبتعدد آلياته وطرق ممارسته اصبح الطريق الوحيد لوصول هذا الحزب السياسي او ذاك لسدة الحكم عن طريق اصوات الناخبين وفعالية مشاركتهم في الانتخابات. [٦] ويعرف العزوف لغة على أنه الامتناع عن القيام بأمر ما ويعني أن يبقى الفرد في الموقف من دون تصرف. [٧] اما اصطلاحاً فللعزوف الانتخابي معنيين احدهما واسع والاخر ضيق وطبقاً لمعناه الواسع

فهو سلوك سياسي يتضمن عدم ادلاء المواطن الذي يحق له التصويت بصوته لاي حزب او مرشح سياسي تبعاً لإرادته الحرة من دون وجود اي عائق سواء أكان عائقاً قانونياً او مادياً او من اي نوع اخر، اما المعنى الضيق فيعرف العزوف على انه امتناع الناخب عن المشاركة في الانتخابات لأسباب قانونية او تنظيمية، ويعد العزوف الانتخابي سلوكاً سياسياً سلبياً يرفض المواطن من خلاله ممارسة حقه للتعبير عن عدم قبوله للسلطة السياسية القائمة والمسيطرة في الدولة وتعد هذه الظاهرة من اكثر معوقات العملية الديمقراطية انتشاراً والتي تخلق تبعات عديدة على النظام الديمقراطي وطريقة ممارسته.[٨] وقبل الشروع في اسباب هذه الظاهرة لابد من التمييز بين حالتين من العزوف في احدهما يكون العزوف عرضياً وفي الاخرى يكون مقصوداً وتعد حالة العزوف اما تامة او جزئية وتأخذ العديد من الاشكال تصنف ضمن هذين الاتجاهين وهما كالاتي : [٩]

١. العزوف او الامتناع العقلاني : وهنا يكون العزوف سلوكاً عقلانياً مقصوداً فيتم اتخاذ هذا التصرف من قبل افراد لديهم اهتمام بالقضايا السياسية ويمتلكون وعياً سياسياً، الا أن امتناعهم هو اسلوب لرفض الاحزاب السياسية المرشحة وطريقة تسويقها لبرامجها التي تعتمد من خلالها على اثارة عواطف الناخبين بدلاً عن عقولهم بغرض كسب اصواتهم مما يدفع هؤلاء الممتنعين الى التخلي عن الذهاب الى صناديق الاقتراع او أن يقوموا بالتصويت الاحتجاجي كتركهم لورقة الناخب بيضاء او قيامهم باتلافها بأي شكل كان.
٢. العزوف او الامتناع اللاعقلاني : وينضوي تحت هذا الاتجاه عزوف الافراد للابتعاد عن العملية السياسية عموماً سواء أكان ذلك في

مشاركتهم الانتخابية او السياسية بشكل عام، فالافراد ضمن هذا الاتجاه غير مبالين سياسياً وليس لديهم ادنى اهتمام بالقضايا السياسية بسبب ضعف ثقافتهم السياسية.

اما اهم الاسباب التي تدفع الافراد الى العزوف عن المشاركة في الانتخابات فهي كالاتي: (١٠)

١. العزوف عن الانتخابات لدوافع سياسية : ومن اهم هذه الاسباب هي عدم كفاءة المرشحين السياسيين فضلاً عن فساد الادارة السياسية ومن احد اهم الاسباب السياسية الذي يتمثل بفقدان الافراد الثقة في النظام شاملاً بذلك الاحزاب والنخب السياسية سواء الحاكمة ام المعارضة.
٢. العزوف عن الانتخابات لدوافع اقتصادية واجتماعية : وهذه الاسباب تنضوي عنها جملة من المسببات تكون متجذرة بصورة اعمق داخل المجتمع إذ تشير الى خلل في عملية اندماج الافراد داخل المجتمع فتتأثر دينامية تصويت الافراد في الانتخابات بمتغيرات عدة ومنها التعليم والوظيفة والدخل والبطالة والجنس وغيرها فعلى سبيل المثال غالباً ما يكون الافراد من ذوي الدخل المتوسط اكثر مشاركة في الانتخابات من الافراد ممن هم من ذوي الدخل المنخفض في حين يكون الافراد من ذوي الدخل المرتفع اكثر مشاركة من الفئتين السابقتين كليهما، وترتفع ايضاً نسبة مشاركة المتعلمين مقابل نسبة مشاركة الاميين في الانتخابات فالشخص المتعلم اكثر وعياً بتأثيره في صنع القرار السياسي.
٣. العزوف عن الانتخابات لدوافع امنية واسباب لا ارادية : وهذه الاسباب غالباً ما تكون خارجة عن ارادة الافراد الحقيقية واهمها حالة الشيخوخة

او المرض او بعد مراكز الاقتراع او جملة من الاسباب قد تتعلق بالظروف التي تجرى خلال مدة الانتخابات.

٤. العزوف عن الانتخابات لدوافع نفسية : وترتبط هذه الاسباب بأرادة الناخبين ارتباطاً مباشراً فتبعاً لهذه السايكولوجية يشعر المواطن بالغربة والابتعاد عن حكومته وعن عموم النظام السياسي، إذ ينتابه الشعور بأن السلطة السياسية لا تهتم به ولا تعمل لاجل مصلحته مما يؤدي الى عدم رضاه عن اداء الحكومة وتوجهاتها مما يولد في النهاية الشعور بالاحباط واليأس من القيادة السياسية ومن جدوى المشاركة في العملية السياسية ككل. (١١)

المطلب الثاني : اشكال النظام الانتخابي في العراق.

ويتناول هذا المطلب ثلاثة ركائز اساسية يشرح في اولها ماهية النظام الانتخابي ومن ثم يبين انواع النظم الانتخابية واخيراً يتناول اهم النظم والاليات الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥.

اولاً : ماهية النظام الانتخابي

يعرف النظام الانتخابي بأنه مجموعة الاجراءات التي تقوم بتحويل اصوات الناخبين الى مقاعد، وتبين النظم الانتخابية طرق الاقتراع التي تعد ضرورية لغرض فرز النواب المنتخبين وتتعدد طرق الانتخاب نفسها حول العالم إذ تتخذ دولة ما نظاماً مباشراً في حين تتخذ الاخرى نظاماً غير مباشراً او قد تختار احدها نظم الانتخاب بالقائمة في حين تتخذ الاخرى طرقاً فردية للترشيح لذا فأن عملية اختيار النظام الانتخابي لاي بلد لابد أن تتضمن دراسة شاملة لظروف ذلك البلد، فلا يوجد نظام انتخابي بلا شائبة او عيب الا

ان المشـــاركة الانتخابيـــة هـــي القاســـم الوحيـــد المشـــترك بـــين دول العـــالم الديمقراطية. (١٢)

ثانياً : انواع النظم الانتخابية

١. نظـم الانتخـاب المباشـر وغيـر المباشـر : ويكـون نظـام الانتخـاب مباشـراً فـي حالـة اختيـار النـاخبين ممثلـيهم بصـورة مباشـرة مـن دون اي وسـيط ويكـون غيـر مباشـراً فـي حالـة اختيـار النـاخبين لمنـدوبين ينوبـون عـنهم لانتخاب ممثليهم. (١٣)

٢. نظـم الانتخـاب الفرديـة والانتخـاب بالقائمـة: يعـد الانتخـاب انتخابـاً فرديـاً فـي حـال كـان عـدد المنـاطق الانتخابيـة مسـاوياً لعـدد المرشـحين المـراد انتخـابهم ليكـون مرشـحاً واحـداً عـن كـل منطقـة انتخابيـة، امـا الانتخـاب بالقائمـة تكـون فيـه المنـاطق الانتخابيـة اقـل مـن عـدد المرشـحين ليكـون لكـل منطقـة انتخابيـة نـواب عـدة ، امـا فيمـا يخـص التصـويت الفردي فـلا يحـق للناخـب سـوى بالتصـويت لمرشـح واحـد فـي حـين يصـوت لعـدد مـن المرشـحين فـي نظـام القائمة(بطريقـة المـزج)، وللانتخـاب بالقائمـة ثلاثـة طرق فرعية وهي كالآتي: (١٤)

أ. طريقـة التصـويت بالقائمـة المغلقـة : لا يحـق للناخـب فـي هـذه الطريقـة سـوى بقبـول او رفـض القـوائم المقدمـة لـه مـن الاحـزاب مـن دون ان يغيـر ترتيب او يقوم بأي تعديل داخل القائمة التي سيصوت لها.

ب. طريقـة التصـويت بالقائمـة المفتوحـة : وهـذه الطريقـة عكـس سـابقتها إذ لا تسـمح للنـاخبين سـوى بتغييـر اسـماء المرشـحين فـي القائمـة التـي سيصوتون لها.

ت. طريقة التصويت بالمزج : بموجب هذه الطريقة يحق للناخبين الاختيار من كافة القوائم الانتخابية وتبيح لهم حذف او اضافة مرشحين من قائمة لاخرى.

٣. نظم الانتخاب بالاغلبية ونظم التمثيل النسبي : أن اهم ما يميز نظم الاغلبية هو كونها تستخدم عادة تصويتاً فردياً ويفوز المرشح الحائز على اكبر عدد من الأصوات [١٥] الا أن نظم الاغلبية سواء أكانت فردية اما بالقائمة يفوز فيها من ينال غالبية عدد الاصوات قد تكون مطلقة بحيث تتجاوز نصف عدد الناخبين المسجلين او أن تكون نسبية فتتجاوز الاصوات التي حصل عليها كل من القوائم الانتخابية او المرشحين.[١٦] اما نظم التمثيل النسبي بموجبها يكون لكل ائتلاف او حزب مقاعد تنافس قوته العددية ولابد ان يأخذ طريقة التصويت بالقائمة، فلا يمكن تقسيم المقعد الواحد بين اكثر من حزب سياسي لذا يجب ان تكون الدائرة الانتخابية كبيرة لكي ينتخب عدد من النواب ويرتبط هذا النظام عموماً بالدوائر الانتخابية المتعددة وبطريقة التصويت بالقائمة على العكس من نظم الاغلبية التي ترتبط بالتصويت الفردي وبالدوائر الانتخابية الصغيرة.[١٧]

ثالثاً : اشكال النظم الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥.

١. نظام التمثيل النسبي وقاعدة الباقي الاقوى (الانتخابات النيابية ٢٠٠٥-٢٠١٠).

تم الاخذ بهذا النظام بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٦) لعام ٢٠٠٤ والذي استخدم لاول مرة في انتخابات الجمعية الوطنية وعد فيه العراق دائرة واحدة للانتخاب وينتخب مرشحيه عبر طريقة القائمة المغلقة مما قيد خيارات الناخب برفض او قبول القائمة فقط في حين تم الغاء امر سلطة الائتلاف وتشريع قانون اخر جديد رقم (١٦) لعام ٢٠١٠ الذي اعتمد فيه على نظام التمثيل النسبي وبدوائر متعددة وبطريقة القائمة المغلقة، اما في انتخابات ٢٠١٠ تم اعتماد قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٩ المرقم (٢٦) الذي ابقى نظام التمثيل النسبي لكنه غير طريقة القائمة المغلقة بالمفتوحة وقسم البلاد الى ١٨ دائرة انتخابية على عدد المحافظات العراقية بما يتناسب مع عدد سكانها، يمكن القول أن ملامح النظام الانتخابي في الدورتين الانتخابية البرلمانية لعام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ كانتا على وتيرة واحدة مع تغييرات طفيفة من (تمثيل نسبي، قوائم مغلقة، قاعدة الباقي الاقوى، دوائر متعددة) الى (تمثيل نسبي، قوائم مفتوحة، قاعدة الباقي الاقوى، دوائر متعددة باتباع نظام تمثيل مزدوج كلي وجزئي). [١٨]

٢. نظام التمثيل النسبي وقاعدة سانت ليغو (الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤-٢٠١٨).

تم تشريع قانون جديد في انتخابات عام ٢٠١٤ وهو قانون سنة ٢٠١٣ المرقم بـ (٤٥) والذي اعتمد على القائمة المفتوحة واجاز الترشيح الفردي وعد كل محافظة دائرة انتخابية ووضع قاعدة سانت ليغو بدلاً عن قاعدة الباقي الاقوى وتبعاً لذلك قسمت اصوات القائمة الانتخابية على الاعداد الفردية المعدلة (١،٣،٧،٩). [١٩] وقد اخذ العراق بطريقة القسمة على الاعداد (١،٣،٥،٧،٩) في انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩ وبطريقة

سانت ليغو المعدلة (١,٦) في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤ وصيغة (١,٧) في انتخابات ٢٠١٨ لذا وبرغم استمرار العراق في الاخذ بنظام التمثيل النسبي الا ان قاعدة توزيع الاصوات ما لبثت أن تتغير في كل الانتخابات تقريباً وبالرغم من كون نظام التمثيل بصيغة سانت ليغو اقترب من العدالة كفكرة الا انه كان بصالح الاحزاب والقوائم الكبيرة على ارض الواقع لاستحواذ هؤلاء على نتائج التقسيم الكبرى من الناحية العملية لذا ولغرض تفادي هذه الحالة اعتمد المشرع على تعديل هجين لصيغة سانت ليغو الذي كان يقضي بتقسيم الاصوات على (١,٤) ليوجه المشرع بتقسيمها على (١,٦) وأن اتباع هذه الاليات عبر الدورات الانتخابية المذكورة انفاً سجل عليها جملة من المآخذ اهمها عدم تعاملها مع المكونات وتشويهها لارادة الناخبين وللتعددية الحزبية ولم تستطع هذه الالية معالجة المشاركة الضعيفة في الانتخابات على اية حال.[٢٠]

٣. نظام الصوت الواحد غير المتحول والترشيح الفردي (الانتخابات النيابية ٢٠٢١).

اعتمد العراق بهذه الانتخابات على القانون الجديد لعام ٢٠٢٠ المرقم بـ (٩) إذ الغى نظام التمثيل النسبي وطريقة سانت ليغو واجرى جملة من التغييرات الجذرية على شكل العملية الانتخابية، وبموجب هذا النظام عدت كل محافظة عراقية قاعدة تتضمن العديد من الدوائر الانتخابية الصغيرة ولكل ناخب الحق في ادلاء صوته في دائرة تتعدد فيها العضويات،[٢١] ويشبه هذا النظام نظام الفائز الاول ففي كلا النظامين يفوز من يحصل على اكبر عدد من الاصوات الا ان الفرق يكمن في كون نظام الفائز الاول يعتمد على دوائر انتخابية صغيرة ومنفردة العضوية في حين يعتمد

نظام الصوت الواحد غير المتحول على دوائر انتخابية متوسطة متعددة العضوية ففي نظام الفائز الاول حين يفوز المرشح ينوب الفائز الاول عن الدائرة الانتخابية بأكملها، اما في حال فوزه في نظام الصوت الواحد غير المتحول يمثل الدائرة عدد من النواب حسب كثافة الدائرة الانتخابية مقابل عدد السكان، ويعد هذا النظام الانتخابي اول تغيير جذري لنظام العراق الانتخابي منذ عام ٢٠٠٥. (٢٢)

المبحث الثاني : الانتخابات البرلمانية لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ مقاربة بينهما وسبل الحد من العزوف الانتخابي.

يقسم الباحث هذا المبحث لمطلبين اولهما الانتخابات البرلمانية العراقية لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ على التوالي ومن ثم يتناول اوجه الشبه والاختلاف ما بين هاتين الدورتين الانتخابية، اما في المطلب الثاني فيحلل الباحث اسباب عزوف الناخب العراقي ويضع سبلاً وتوصيات لغرض الحد من هذه الظاهرة مستقبلاً.

المطلب الاول : الملامح الاساسية للانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٨ وعام ٢٠٢١.

اولاً : ملامح الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨.

أن المعلم الاساس للظروف التي اجريت فيها انتخابات عام ٢٠١٨ خلالها هو تحرير كل الاراضي العراقية من تنظيم (داعش) الارهابي الذي احتل ثلث

مساحة العراق تقريباً عام ٢٠١٤ وما يمكن ملاحظته في انتخابات ٢٠١٨ هو تبني مختلف القوى السياسية آنذاك خطابات سياسية تتبذ الطائفية وسوقت الاحزاب لنفسها عبر شعارات وطنية تتبنى من خلالها الاصلاح وتحارب الفساد وتتبذ المحاصصة الحزبية، ومما يمكن رصده ايضاً هو تعديل قانون انتخاب مجلس النواب ذي الرقم (٤٥) قبل يوم الانتخابات مرتين واقر التعديل الاول في كانون الثاني ٢٠١٨ بقسمة الاصوات الصحيحة على ناتج (١,٧) بدلاً عن (١,٦) فضلاً عن الاقرار باستخدام جهاز الفرز الالكتروني في عد وفرز الاصوات وكانت هذه اول انتخابات تدخل التكنولوجيا بشكل مباشر ورفع مستوى التحصيل العلمي للمرشح لتصل الى البكالوريوس او ما يعادلها، ومن ثم عُدل القانون مرةً ثانية إذ الغى المشرع التصويت الالكتروني المختلط وابدله بنص تتخذ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلاله اجراء اللازم لتسيير العملية الانتخابية، وبعد اقل من شهر عدل القانون مرة ثانية ليقضي بالغاء البند الخاص بالتصويت الالكتروني واعطى للقوائم نسبة تخصيص لا تتجاوز الـ ٢٠% للمرشحين الحاملين شهادة الاعدادية بعد ان كانت ممنوعة في التعديل الاول، واضاف تعديل لمقاعد كوتا المكونات إذ اصبح عدد مقاعد المجلس ٣٢٩ مقعد. [٢٣] في حين جاء تعديل ثالث بعد اجراء الانتخابات وقبل اعلان النتائج إذ تأخر اعلان النتائج مدة ليست بالقصيرة ونص هذا التعديل على الغاء طريقة العد والفرز الالكترونية وارجاعها الى اليدوية بسبب كثافة المراكز الانتخابية في العراق وتبعاً لذلك الغيت نتائج الانتخابات لكافة المحافظات ما عدا الاقليات المشمولة بالكوتا. [٢٤] وبالرغم من تشديد المرجعية الدينية في العراق على اهمية المشاركة ونشرها البيان في هذا الخصوص الا ان هذه الانتخابات كانت الاعلى نسبة من ناحية العزوف عن

كل ما سبقها من انتخابات إذ سادت حالة من الاستياء العام من الوضع السياسي في البلاد فضلاً عن اهمية دور سوء الاوضاع الاقتصادية وفي ضوء ذلك عدم قدرة مختلف القوى السياسية على استقطاب الناخبين الذين بدأو بالشعور بأن المرشحين الموجودين لا يمثلوهم بصورة حقيقية فضلاً عن حملات مواقع التواصل التي انتشرت ودعت جميعها الى العزوف عن الانتخاب.[٢٥]

ثانياً : ملامح الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١.

أن انتخابات عام ٢٠٢١ كانت اول انتخابات عراقية تضمنت تغييراً جذرياً في شكل النظام الانتخابي والغت بذلك قانون انتخاب مجلس النواب السابق المرقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ والذي اجاز للناخب التصويت اما للقائمة او لاحد المرشحين فيها، بقانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ واتبع القانون الجديد نظام الصوت الواحد غير المتحول واعتمد على طريقة الترشيح الفردي اما بقائمة مفردة او مفتوحة فلا يجوز التصويت الا لمرشح واحد حتى وان كان المرشح ضمن قائمة وتغيرت الية احتساب الاصوات بدورها ليستبدل المشرع سانت ليغو وطريقتها العراقية المعدلة والمعقدة في احتساب الاصوات بفوز المرشح الفائِز باعلى عدد من الاصوات في دائرته الانتخابية وحسب كثافة الدائرة السكانية وفي حال تساوي عدد الاصوات يتم اللجوء الى القرعة، وقد جاء هذا التعديل الجذري بصورة خاصة لغرض التقليل من تأثير القوى السياسية التقليدية والتي تهيمن على العملية السياسية، فضلاً عن ذلك باتت الدوائر الانتخابية بموجب هذا القانون اكثر تعدداً لتتغير بدلاً عن ١٨ دائرة انتخابية الى ٨٣ دائرة متعددة العضوية والزم بحصول كوتا النساء على ٢٥% من المقاعد النيابية، فضلاً عن تقليل التحصيل العلمي التي اقرت عام ٢٠١٨

وتخفيض سن المرشح الى ٢٨ عاماً بدلاً عن ٣٠ عام، واخيراً منع التنقل بين الكتل السياسية الا بعد تشكيل الحكومة وهذا المنع اسهم في تقليل شراء الذمم بالمال او حتى التهديدات التي كانت تمارس في السابق. [٢٦] الا انه وبالرغم من التغييرات الجلية على قانون الانتخابات باكمله ورغم كون الاحتجاجات الواسعة في عام ٢٠١٩ اسهمت باجراء هذه الانتخابات المبكرة والتي طالبت بتغيير امور كثيرة في النظام السياسي وبالرغم من معالجة القانون لمسألة هيمنة الاحزاب التقليدية على سدة الحكم الا ان نسب المشاركة في عموم العراق كانت ضعيفة إذ بلغت النسبة الاجمالية للمشاركين حسب المفوضية العليا ٤٣,٥٤% من عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت.

على الرغم من التغييرات التي طالت النظام الانتخابي الا ان هناك اموراً عديدة بقيت كما هي كاحكام تسجيل الناخبين والحملات الانتخابية وكل ما يخص الجرائم الانتخابية من دون تغيير عن قانون ٢٠١٣. [٢٧]

ثالثاً : مقاربة ما بين الانتخابات البرلمانية لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١.

لابد من ايضاح خارطة القوى السياسية لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ لغرض فهم التغييرات التي طرأت على المجتمع العراقي خلالها، أن خارطة القوى السياسية في انتخابات عام ٢٠١٨ عكست اموراً مهمة لم تكن موجودة من قبل واهمها ظهور قوى سياسية جديدة متمثلة بـ (هيئة الحشد الشعبي)، فضلاً عن ذلك فأن مشهد الانخراط السياسي لم يخلُ من حالة الانقسام السياسي غير المسبوقة بين قوى المكون الشيعي والسني والاكراد اما اخر ما يمكن ملاحظته فهو تغليب فكرة الولاء للوطن على فكرة الولاء الطائفي التي كانت مهيمنة بشكل اساس من خلال التحالفات السياسية بالانتخابات السابقة مما اعطى مؤشراً هاماً عن امكانية تراجع الاحزاب التقليدية عن ساحة العملية

السياسية. [٢٨] اما خارطة القوى السياسية لعام ٢٠٢١ امتازت ايضاً بكثرة الاحزاب السياسية المشاركة رغم ان عددها اقل بكثير عن الانتخابات السابقة واقل اكثر فيما يخص عدد المرشحين الكلي الا ان ما ميز هذه الانتخابات عن غيرها هو بروز المرشحين المستقلين غير المنضوين تحت اي راية حزبية،[٢٩] في حين ظهرت بدورها قوى سياسية شعبية جديدة والتي لم تكن موجودة مسبقاً ايضاً وهم (التشرينيون) الا انه وبرغم من مساهمتهم في التغيير والاحتجاجات التي ادت في النهاية الى الانتخابات المبكرة الا انهم وبسبب الانقسام وافتقارهم الى الخبرة والقيادة لم يجد هؤلاء قوى سياسية حقيقية بإمكانها ان تكون عنصراً فاعلاً وحقيقياً في تغيير المعادلة الانتخابية التقليدية، لذا فأن الكثير منهم قاطعوا الانتخابات واظهروا انفسهم كجهة معارضة.[٣٠] اما فيما يخص مشهد الانخراط السياسي لعام ٢٠٢١ فأن معظم الشارع العراقي الشيعي اظهر ميلاً جلياً الى عدم المشاركة في الانتخابات إذ سادت حالة من النفور العام لدى المكون الشيعي تجاه النظام السياسي بأكمله بسبب يأسه من السلطة السياسية التي غالباً ما تعود الى سدة الحكم بشتى الطرق، في حين أن المكون السني وغالبية سلوك جماهيره التصويتية التي غالباً ما تبدو وكأنها سلوكيات تصويتية عشائرية الا ان معظم تحالفات هذا المكون سرعان ما تنتهي بعد اعلان نتائج الانتخابات وتنضوي بدورها تحت الجهة التي تحصل على رئاسة مجلس الوزراء. [٣١] في حين ان المشهد الانتخابي الكردي اتسم ببعده عن الواقع السياسي وضعف مشاركة الاكراد في الانتخابات الا انهم من ناحية اخرى تعاملوا بشكل واقعي مع القانون الجديد إذ سجل اقليم كردستان اقل نسبة تنافسية على المقاعد في الانتخابات، فضلاً عن تناقص عدد المرشحين الكلي في عموم العراق من (٧٣٦٧) في عام

٢٠١٨ الى (٣٢٢٣) في عام ٢٠٢١ وهو انخفاض يقدر بنسبة ٥٦,٢٥% الا انه يتلاءم مع الطبيعة الجديدة للنظام الانتخابي الذي فرض بدوره على الاحزاب وضع استراتيجية لأجل الترشيح تتوافق مع حجم قوتهم التصويتية وعدم مجازفتهم بزيادة عدد المرشحين (وهي المسألة التي تعامل معها اقليم كردستان بصورة جيدة) لان ذلك سيؤدي الى اثار عكسية سلبية، إذ سيتم تقسيم الاصوات في القائمة الواحدة داخل الدائرة الانتخابية الواحدة مما قد يؤدي الى التقليل من فرص الفوز. [٣٢]

وفيما يأتي يضع الباحث جدولاً مفصلاً لاهم المؤشرات الانتخابية لعام ٢٠١٨ و٢٠٢١ لغرض ابراز اهم النقاط المشتركة والمختلفة بين هاتين الدورتين الانتخابية وفهم دورها فيما بعد على ظاهرة عزوف الناخب العراقي.

جدول رقم (١) : المؤشرات الانتخابية لبيانات الانتخابات البرلمانية لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١

المؤشر	الدورة الانتخابية	البيانات (نسب)	ملاحظات أخرى
عدد من يحق لهم التصويت	٢٠١٨	٢٣,٦٦٨,٨٦٧	ويشمل العدد كل العراقيين المتحققة عليهم شروط التصويت
	٢٠٢١	٢٢,١١٦,٣٦٨	

عدد الناخبين	٢٠١٨	١٠,٣٤٦,٣٨٤	مليون نسمة
	٢٠٢١	٩,٦٢٩,٦٠١	
نسبة المشاركة في الانتخابات	٢٠١٨	%٤٤,٥٢	نسب مئوية من العدد الكلي
	٢٠٢١	%٤٣,٥٤	
عدد الذين لم يصوتوا في الانتخابات	٢٠١٨	١٣,٣٢٢,٤٨٣	تشمل هذه البيانات جميع المواطنين الذين يحق لهم التصويت ولم يقوموا بالتصويت.
	٢٠٢١	١٢,٤٨٦,٧٦٧	
نسبة العزوف في الانتخابات	٢٠١٨	%٥٦,٢٥	–
	٢٠٢١	%٥٦,٤٥	
عدد المرشحين الكلي	٢٠١٨	٧٣٦٧	وتشمل كل المرشحين من احزاب وكتل سياسية وقوائم وافراد مستقلين قاموا بالترشيح في الانتخابات.
	٢٠٢١	٣٢٤٠	
– عدد الاحزاب المشاركة – التحالفات – الافراد المستقلين	٢٠١٨	٢٠٥ حزباً و٢٧ ائتلاف وتحالف مع ٨٨ قائمة انتخابية	عدد الاحزاب والائتلافات المشاركة في الانتخابات قبل فوزها او تمثيلها في مقاعد بالبرلمان.
	٢٠٢١	١٠٨ حزباً و٢١ ائتلاف	

		مع ٧٨٩ فرد مستقل	
تقسيم الدوائر	٢٠١٨	دوائر متعددة	كان عدد الدوائر في انتخابات ٢٠١٨ على عدد المحافظات العراقية اما في انتخابات ٢٠٢١ بات عدد الدوائر ٨٣ دائرة متوزعة بدورها على مراكز عديدة.
	٢٠٢١	دوائر متعددة متوسطة	
النظام الانتخابي	٢٠١٨	التمثيل النسبي	–
	٢٠٢١	نظام الاكثرية	
نوع القائمة	٢٠١٨	قائمة شبه مفتوحة	يعتمد نظام القائمة شبه المفتوحة على التصويت للقائمة او احد المرشحين فيها في حين أن الترشيح الفردي يعتمد على التصويت لمرشح واحد من ضمن القائمة.
	٢٠٢١	ترشيح فردي	
نظام توزيع المقاعد	٢٠١٨	سانت ليغو ١,٧	يعتمد سانت ليغو على قسمة ناتج عدد الاصوات على ١,٧ في حين اعتمد نظام الصوت الواحد على
	٢٠٢١	الصوت الواحد غير المتحول	

			فوز المرشح الذي يحصل على اكبر عدد من الاصوات

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متعددة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

من خلال الجدول اعلاه يمكن ملاحظة ان عدد من يحق لهم التصويت قد انخفض بنسبة مليون ناخب في انتخابات عام ٢٠٢١ عن انتخابات عام ٢٠١٨ ويرجع ذلك الى عدم تحديث هؤلاء بطاقتهم البايومترية لغرض الانتخاب مما يعني ان مقاطعتهم للانتخابات هي مقاطعة سلبية ثابتة ناجمة عن سلوك محدد مسبقاً، ومما يمكن ملاحظته ايضاً وبرغم تقارب نسب العزوف الانتخابي للدورتين المذكورة اعلاه ورغم كونها في كليهما تقارب نصف العراقيين ممن يحق لهم الانتخاب الا ان العدد الكلي للناخبين المحتملين قد قل نسبياً كما اشرنا مسبقاً بنسبة مليون عن عام ٢٠١٨ مما يعني نسبة فعلية اكبر من العزوف عن الانتخاب في عام ٢٠٢١، فضلاً عن ذلك فأن العدد الكلي للمرشحين عام ٢٠٢١ وصل الى نصف ما كان عليه في عام ٢٠١٨ مما يشير الى ضعف المشاركة السياسية للاحزاب السياسية والقوى السياسية ايضاً، بالرغم من الارتفاع غير المسبوق للمرشحين الافراد والتي جاءت زيادتهم كنتيجة للقانون الجديد الذي يخدم الترشيح الفردي اكثر من غيره.

المطلب الثاني : تحليل اسباب عزوف الناخب العراقي :اهم السبل والتوصيات للحد من هذه الظاهرة مستقبلاً.

يقسم الباحث هذا المطلب الى قسمين يتناول في الاول منهما اسباب عزوف الناخب العراقي ومن ثم يستخلص سبلاً وتوصيات للحد من هذه الظاهرة في الانتخابات المقبلة في المستقبل.

اولاً : اسباب عزوف الناخب العراقي عن الانتخابات.

ويمكن تلخيصها في جملة من الاسباب، وهي كالآتي :

١- ضعف عامل ثقة المواطن العراقي بالنظام السياسي : أن الاساس التي تحظى من خلاله السلطة السياسية بالشرعية يمر من خلال نسب المشاركة في الانتخابات فكلما ازدادت هذه النسبة كلما عكست مدى ثقة المواطنين بالنظام السياسي والعكس صحيح. [٣٣] ولغرض فهم اسباب عدم ثقة المواطن العراقي بالنظام السياسي لابد من فهم سايكولوجية الفرد التي تدفعه الى هذا الشعور بالمقام الاول، ويمكن القول أن الاحباط الذي شهده الناخب العراقي والذي يدفعه الى مقاطعة الانتخابات ناتج عن التراكم المستمر لسوء الادارة للسلطات السياسية المتتابعة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وعلى صعيد مختلف المكونات وهو ما رسخ شعوراً وثيقاً في ذهن الفرد العراقي بأنه لا يوجد اي حزب او جهة سياسية يمكن الاعتماد عليها في ادارة الدولة ومن جانب اخر فأن ضعف اداء السلطة السياسية لم يكن وحده السبب في عدم ايمان المواطن العراقي بجدوى الانتخابات بل أن احد اهم الاسباب التي يمكن عدها سبباً متجذراً هو الانقسام السياسي الهوياتي، إذ أن الاحزاب السياسية لم تقم بتمثيل المواطن بصورة وطنية بل قامت بتمثيله بصورة سياسية طائفية حزبية، وهي ما تزال احزاباً ذات طبيعة طائفية بعيدة كل البعد عن الهوية الوطنية. [٣٤]

٢- الاغتراب السياسي لدى الفرد العراقي، إذ يتولد شعور لدى المواطن العراقي لاسيما الشباب بأنهم غير نافعين او عدم قدرتهم في احداث تغيير حقيقي من واقع مشاركتهم السياسية، واحساسهم بعدم تأثيرهم على عملية صنع القرار مما يبث الشعور السلبي العام بعدم امكانية تحقيق الاستقرار السياسي، [٣٥] ومن ثم يبث رسائلاً سلبية بفقدان الامل في تحقيق الطموح السياسي وهو ما بدا واضحاً مع زيادة ضعف اقبال الناخبين في كل دورة انتخابية حينما كان من المفترض ان تتزايد نسبة المشاركة لغرض تحقيق التغيير المنشود، أن ضعف نسبة المشاركة المواطن العراقي في الانتخابات هي اعلى مراحل الاغتراب السياسي نتيجة لإحساس المواطن بأن العملية السياسية لا تعنيه، وأن الاحباط الناجم عن ضعف عموم الخدمات ومن ثم استشراء الفساد السياسي وزيادة معدلات البطالة والفقر وغيرها كلها اسباب تدفع المواطن الى الشعور بالاغتراب ومن ثم العزوف عن الانتخاب. [٣٦]

٣- ضعف التسويق السياسي والاعلامي الثقافي للاحزاب السياسية والانتخابات : أن ضعف الثقافة السياسية لم يقتصر على المواطن العراقي وحده بل أن ضعف الاحزاب والمرشحين السياسيين في تسويق الدعاية الانتخابية المناسبة هو اكثر ما يمكن ملاحظته قبيل اي انتخابات عراقية، فأحد اهم المظاهر التي يمكن ملاحظتها على المرشحين السياسيين في العراق هي ثقافة التسقيط السياسي للخصوم، إذ بات التسقيط سمة بارزة واساسية للثقافة السياسية للمرشحين في الانتخابات، فضلاً عن ذلك فأن دور الاعلام ما يزال دوراً سلبياً بسبب عدم نزاهة الدعاية الانتخابية

وكفاءتها من جانب وفشل الاحزاب السياسية في تقديم برنامج حزبي يشجع او يساهم في زيادة نسب المشاركة السياسية من جانبٍ اخر. [٣٧]

٤- التعديلات الكثيرة وغير المدروسة على الآليات الانتخابية : توصل موريس دوفيرجيه قبل اكثر من نصف قرن الى نتيجة مفادها أن الانظمة الانتخابية هي احد اهم المحددات التي تُشكل السلوك التصويتي للناخبين، إذ افترض ان سلوك الناخبين يتأثر بالقواعد والقوانين الانتخابية لذا فأن تغيير هذه القواعد ستؤدي الى تغيير مواقف الناخبين ومن هنا توصل الى أن تغيير القواعد والقوانين الانتخابية يؤثر على سلوك الناخبين ومن ثم يؤثر على نتائج الانتخابات.[٣٨] أن ابلغ ما يمكن تحليله على مستوى العزوف الانتخابي من خلال جل ما تناولناه مسبقاً في الدراسة هي التعديلات الكثيرة التي حدثت في الية واسلوب توزيع المقاعد على مدار السنين منذ عام ٢٠٠٥ والتي اسهمت جوهرياً بخلق حالة من عدم اليقين عند الناخبين في الا يكون لهم الدور الحقيقي باختيار من يمثلهم، وهو ما قام سواء بقصد ام من دون قصد بأزاحة عدد كبير من الناخبين المحتملين خارج هيكلية الناخبين كرد فعل على احساسهم بعدم تأثيرهم على العملية الانتخابية من جانب وعدم فهمهم لهذه التغييرات التي تحدث كل مرة ومن العائد الحقيقي من الاخذ منها من جانبٍ اخر، فهذه التغييرات لم تسهم بزيادة نسب المشاركة على مر السنين بل العكس ما زالت نسب العزوف ترتفع مع كل دورة انتخابية، فضلاً عن ذلك فهي لم تحرز تقدماً على صعيد مشاركة الاحزاب السياسية بل اظهرت انقساماً شديداً وواضحاً داخل اغلب المجالس المنتخبة وكانت هذه التغييرات غير المدروسة احد اهم العوامل التي ساهمت في تأخير تشكيل الحكومات وضعف اداء السلطة

التشريعية ومجالسها المحلية، الامر الذي صب في نهاية المطاف في التحفيز المستمر لشعور الجماهير بالاستياء من الوضع السياسي بصورة عامة. (٣٩)

٥- جملة من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية : أن ظواهراً اقتصادية كالفقر والبطالة انعكست بصورة اساسية على السلوك الانتخابي للفرد العراقي فقد اعلنت وزارة التخطيط أن معدل البطالة عند الشباب قد بلغ نسبة ٢٢,٥% حسب احصائيات الاخيرة في عام ٢٠١٨ وأن اجمالي النسبة قد بلغ ٢٣% وهو ما يشكل نسبة اكبر من تلك التي سجلت عام ٢٠١٤ والتي بلغت بالمجمل ١٩% ومن جانب اخر فأن الفقر بدوره يؤثر على مستوى المشاركة السياسية فحين يرتبط الفقر بالآمية لا يشعر المواطنين برغبة انتخاب اي جهة سياسية فهذه الانتخابات لا تهمهم بشيء ما دام وضعهم الاجتماعي والاقتصادي هو ذاته من دون اي تغيير، إذ يعاني هؤلاء من حرمان بسبب ظروفهم في القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم بل وحتى الخدمات الاساسية وازدادت نسبة الفقر في العراق بعد عام ٢٠١٤ بشكل كبير بسبب تنظيم داعش وما احدثه من دمار في العديد من المحافظات العراقية، وخلقت هذه المشكلة اضراراً اجتماعية اسهمت بدورها في زيادة نسبة العزوف بصورة غير مباشرة إذ وبسبب ما حدث من تهجير بعد عام ٢٠١٤ في مناطق ومحافظات عراقية عديدة دفع اعداد كبيرة من العراقيين الى النزوح في المخيمات إذ قُدر عدد النازحين بعد عام ٢٠١٤ بـ (٣,١) مليون نسمة بحسب بيانات الامم المتحدة فضلاً عن هجرة عدد كبير من الشباب الى خارج العراق بسبب هذه الظروف وبسبب ظروفهم المعيشية وهذه بأكملها اسباب اجتماعية دفعت الناخب العراقي الى مقاطعة

الانتخابات عام ٢٠١٨ بصورة اساسية وستستمر بدفعه في المستقبل الى المقاطعة ما دامت آثار هذه الاسباب سارية من دون حلول. (٤٠)

ثانياً : سبل وتوصيات للحد من ظاهرة العزوف الانتخابي للناخب العراقي.

تؤكد اغلب الادبيات الديمقراطية على ان العملية الانتخابية ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة لتحقيق العديد من الاهداف، وطالما يتم تحقيق هذه الاهداف فأن العملية الديمقراطية تحقق جوهرها، ومن هنا فأن الاساس البنيوي للانتخابات الديمقراطية يعتمد على متطلبات عديدة واهمها ترتبط بالاطار الدستوري كالكيفية التي تنظم من خلالها عملية اتخاذ القرار وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية اتخاذ القرار ومن ثم الاطار القانوني وما تشتمل عليه من نصوص ولوائح قانونية التي توفر من خلالها ضمانات للحرية والنزاهة والتنافسية واخيراً الاطار المؤسساتي اي وجود المؤسسات مسؤولة عن وضع السياسات الانتخابية ومراقبتها وادارة الانتخابات بشكل عام.(٤١) ومن خلال ايضاح الاطر الاساسية للعملية الانتخابية الديمقراطية اعلاه وبعد تحليل اسباب العزوف الانتخابي في العراق وربطها مع ما تناولناه سابقاً لغرض وضع الاسس للسبل والتوصيات التي قد تسهم في وضع الحلول للحد او التقليل من هذه الظاهرة في الانتخابات القادمة او في المستقبل بصورة عامة، **<u>يلخص الباحث اهم هذه السبل والتوصيات من خلال ما تناولناه مسبقاً، بالآتي</u>** :

١- اعادة تأهيل الهيكلية الحزبية العراقية التي تعمل على اسس طائفية الى اسس وطنية فبالرغم من كون شكلية التعددية الحزبية في العراق تبدو مشجعة للمشاركة السياسية الا ان الواقع يشير الى عكس ذلك، فبسبب الاساس الطائفي والهوياتي الذي شبت عليه الاحزاب السياسية باتت

الاحزاب في انقسام سياسي واجتماعي ممتد منذ الاساس الديمقراطي، لذا فأن عملية اعادة هيكلة هذا النظام قد تنطوي على تغيير حقيقي.

٢- اعادة ايمان المواطن العراقي بالنظام السياسي ورغم كون تنفيذ هذه الفكرة امر معقد وصعب الا انها المفتاح الاساس لحل تراكمات مشكلة العزوف عن الانتخاب عبر السنين، إذ ان تكرار التجربة السلبية للمواطن العراقي مع النظام السياسي يضع موقفه مع الايمان بالنظام ومشاركته في الانتخابات قضية معقدة، لذا لابد ان تستهدف السلطة السياسية والاحزاب معالجة هذه المشكلات الاساسية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق وضع هذه القضايا صوب برامجهم الحزبية والاهتمام بها اكثر من غيرها لغرض اعادة دمج هؤلاء مع المجتمع من جانب ولغرض تحفيز شعور المواطنة وواجبهم تجاه وطنهم.

٣- العمل على وضع برامج حزبية وطنية تبتعد فيها عن التشهير والتسقيط السياسي وان تلتزم بتنفيذ برامجها بعد الانتخابات لكي تستطيع بناء ثقة بينها وبين الناخبين ومن ثم بناء قاعدة جماهيرية لنفسها.

٤- أن ضعف عملية التسويق السياسي والثقافي للاحزاب السياسية هي مشكلة ازلية في العراق اثناء الانتخابات إذ ان غالبية المرشحين او الاحزاب لا يعتمدون على بناء برامج سياسية او حتى لا يهتمون بوضع برنامج حزبي يتلاءم مع مطالب الشعب وتوقعاتهم وغالباً ما تكون هذه الشعارات رنانة وواهية، لذا فأن عمل هؤلاء على وضع برامج تتبنى خططاً لتحسين وتطوير وايصال القطاعات الخدمية الى المواطنين كافة، إذ يعاني المواطنين العراقيين لاسيما من هم تحت خط الفقر او مَن هم من ذوي الدخل المنخفض والذين لاتقل نسبتهم عن

٢٠% بحسب بيانات وزارة التخطيط العراقية، فيتبنى هؤلاء مواقفاً سلبية تجاه الانتخابات ويعانون من صعوبة في الحصول على الخدمات الاساسية لذا فأن وضع القوى السياسية برامجها على اساس احتياجات الناخبين ومعرفة ودراسة هذه الاحتياجات ومن ثم العمل على ادراجها ضمن برامجهم الانتخابية هي عامل استقطاب مباشر للفوز بأصوات الفئات المستهدفة مما يسهم بالمجمل من زيادة نسبة المشاركة السياسية.

٥- ان عدم استقرار نظم وآليات الانتخاب في العراق انعكست على عدم استقرار نسب المشاركة السياسية، إذ أن اختيار النظام الانتخابي المناسب والمتلاءم الذي يترجم الارادة الشعبية بصورة حقيقية هو امر ليس بالهين الا انه في الوقت ذاته ضرورة لابد من العمل عليها لغرض تحقيق الاستقرار السياسي.

٦- العمل على تثقيف الناخبين وتوعيتهم بدورهم في الانتخابات وبيان اضرار عدم مشاركتهم على هيكلية السلطة السياسية، والا تشمل هذه التوعية مدة الانتخابات وحدها، إذ لابد من العمل على تبني مجموعات تختص بهذه المسألة او ان تعمل المفوضية ذاتها على ادراج هذا الموضوع ضمن برامجها التثقيفية وان تستهدف فئات الشباب كونهم الفئة الاكبر التي تقاطع الانتخابات.

الخاتمة

أن نسبة العزوف عن الانتخاب لم يتم الحد منها او معالجتها على مدى الدورات الخمس الانتخابية حتى وصلت الى اعلى مستوياتها في الدورتين الاخيرة وعلى الرغم من الاصلاحات العديدة في نظم وآليات الانتخاب

التي لم تكن مجدية في اعادة هؤلاء الى صناديق الاقتراع، مما يشير الى وجود مشكلات متجذرة اكبر من النظام الانتخابي والتي ذكرنا جملة منها في المبحث الثاني، فالتجربة السلبية للمواطن العراقي ونوعية العلاقة بين الناخب والنظام السياسي اسهمت بوضع فجوة هوياتية مصلحية بينهما مما خلق انقساماً سياسياً على مستوى السلطات السياسية المتتابعة من جانب وخلق ضعف لروابط الايمان وثقة الناخب بالنظام السياسي وهو ما يدفعه الى العزوف بالمقام الاول. أن الطبيعة الثقافية للمواطن العراقي تجسدت بتركه ساحة المعترك السياسي كونه رافضاً لهذه السلطة او تلك حتى وأن تم تمثيلها وفوزها بالبرلمان مما يشير الى افتقار الناخب او لا مبالاته وقلة وعيه بدوره وايمانه في التغيير الامر الذي يتطلب ايجاد حلول لهذه الظاهرة قبل أن تتفاقم وتؤثر على شرعية ونزاهة الانتخابات.

الاستنتاجات

يضع الباحث استنتاجات عدة اهمها :

١- ان الناخب العراقي ما يزال ضعيف الثقافة فيما يخص وعيه بالعملية الانتخابية إذ يفضل نصف الناخبين الفعليين تقريباً(من يحق لهم التصويت) الا يدلوا باصواتهم بحسب احصاءات اخر انتخابات برلمانية لعام ٢٠٢١، في حين يفضل النصف الاخر الادلاء باصواتهم الى الاحزاب والمرشحين ممن يدعمون انتماءاتهم الهوياتية او الطائفية من دون وضع اي اعتبارات اخرى في الحسبان.

٢- أن الخارطة السياسية للقوى السياسية في العراق ومنذ التحول نحو الديمقراطية تشير الى عدم وجود قوى سياسية حقيقية عابرة للاسس الطائفية والمذهبية بل على العكس دوماً ما تركز هذه القوى على الجوانب الطائفية والمذهبية لاستقطاب ناخبيها.

٣- أن النتائج الانتخابية دوما ما تعيد القوى السياسية التقليدية الى السلطة وهو الامر الذي افقد معظم الناخبين امالهم في النظام السياسي.

٤- أن صيغة سانت ليغو المعدلة عراقياً ١,٧ كانت بصالح الاحزاب والقوائم الكبيرة إذ ان هذه الاحزاب تحصل على اكبر عدد من الاصوات بصورة تلقائية لذا فهي تستحوذ على نتائج التقسيم الكبيرة بدورها.

قائمة الهوامش

(١) محمد حسن دخيل، علم الاجتماع السياسي، دار السنهوري، بيروت-لبنان، ٢٠١٧، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٢) موريس دوفرجيه، ترجمة جورج سعد، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٩٢، ص٥٨.

(٣) محمد عبد حمادي المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، ط١، دار العربي، القاهرة-مصر، ٢٠١٩، ص٢٥.

(٤) رزكار عبدال محمود، " اثر العزوف الانتخابي في شرعية الانتخابات" مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، جامعة اربيل التقنية، العدد ٤٤، ٢٠٢٣، ص٢٣٤-٢٣٥.

(٥) دستور جمهورية العراق الدائم، المادة (٢٠)، ص١٩.

(٦) مجموعة مؤلفين، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش آيبرت، الاردن، ٢٠١٢، ص١١٥.

(٧) سمية دهام، علي سعدي، " العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية : دراسة حالة انتخابات عام ٢٠١٨ و ٢٠٢١"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٢٧) ، ٢٠٢٢، ص٢٥٦.

(٨) رزكار عبدال محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٩) سلام عطا الله شباط، الاغتراب السياسي والمواطنة في العراق: الاسباب والانعكاسات، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد-العراق، ٢٠٢١، ص ٤٩.

(١٠) سمية دهام، علي سعدي، مصدر سبق ذكره، ص.ص (٢٥٨-٢٦٠).

(١١) سلام عطا الله شباط، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(١٢) محمد عبد حمادي المساري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٨.

(١٣) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط١، دار مجدلاوي، الاردن، ٢٠٠٤، ص٢٣٩.

(١٤) المصدر السابق، ص ٢٤١-٢٤٢.

(١٥) مجموعة مؤلفين، اشكال النظم الانتخابية، ط٢، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، السويد، ٢٠١٠، ص٤٥.

(١٦) ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥.

(١٧) صالح جواد، علي غالب، الانظمة السياسية، وازرة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط١، ١٩٩٠، ص٤٧-٤٨

(١٨) عمار صالح جبار، خميس دهام، "النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (٩٣)، ٢٠٢٣، ص.ص (١١١-١١٦).

(١٩) عهود فرحان محمود، ناصر زين العابدين، " النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٥"، مجلة كلية العلوم السياسية-جامعة تكريت، العدد (٤)، ٢٠٢٣، ص ٦٤٦.

(٢٠) عمار صالح جبر، خميس دهام، مصدر سبق ذكره، ص.ص (١١٨-١٢٠).

(٢١) صفا مظهر عبد الستار، "دور النظام الانتخابي في اختيار اعضاء مجلس النواب"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون-جامعة بابل، العدد (٢)، ٢٠٢٤، ص ١٣٥.

(٢٢) عمار صالح، خميس دهام، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤-١٢٥.

(٢٣) سمية دهام كاظم، علي سعدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١-٢٦٣.

(٢٤) هاوار محمد يوسف، "قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ واثره على مستقبل العملية السياسية دراسة تحليلية"، مجلة قه لای زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية-اربيل، صيف ٢٠٢١، ص ٧٧٧-٧٧٨.

(٢٥) ماجدة شاكر، خلدون جبار، " الانتخابات في العراق الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤و٢٠١٨ نموذجاً : دراسة ميدانية في مدينة بغداد"، مجلة كلية الاداب-جامعة بغداد، العدد (١٣٢)، اذار ٢٠٢٠، ص ٣٥٠.

(٢٦) رحيم حسن العكيلي، الاطر القانونية لانتخابات العراق المبكرة في عام ٢٠٢١ والتحديات التي تواجهها، موقع الكتروني، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١١/٢١، وقت

الدخول : ٧:٠٠م، متوفر على :
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Legal-Frameworks-and-Challenges-for-Iraq-2021-Elections.aspx.

(٢٧) فيكتوريا ستيورات جولي، "نظام العراق الانتخابي: لماذا تخفق الاصلاحات المتلاحقة في احداث تغيير"،المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، ورقة بحثية منشورة، اكتوبر ٢٠٢١، ص١٧.

(٢٨) محمد صالح شطيب، " ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨: العراق إنموذجاً"، مجلة دراسات اقليمية، العدد (٤٥)، تموز ٢٠٢٠، ص ١٣٦.

(٢٩) سمية دهام كاظم، مصدر سبق ذكره، ٢٦٨.

(٣٠) عبد الجبار السعيدي، خارطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية ٢٠٢١، موقع الكتروني، ٢٠٢٤/١٠/٨، تاريخ الدخول : ٢٠٢٤/١١/٢١، وقت الدخول : ٨:٠٠م، متوفر على :
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Map-of-the-Political-Forces-Participating-in-the-Iraqi-Legislative-Elections-2021.aspx.

(٣١) عبد الجبار السعيدي، المصدر السابق.

(٣٢) وائل منذر البياتي، تطورات النظام الانتخابي في العراق واثرها على المشاركة السياسية، بلا ط، شبكة عين لمراقبة الانتخابات والديمقراطية، العراق، ٢٠٢٣، ص٨٤، ٩٠.

(٣٣) وائل منذر البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٣٤) سلام عطا الله شباط، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨-١٦٩.

(٣٥) دعاء ماهر فيصل، " الاغتراب السياسي وعلاقته بعزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات"، كلية العلوم السياسية–جامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٧)، ٢٠٢٣، ص٢٥٢.

(٣٦) علي سعدي عبد الزهرة، " الانتخابات التشريعية في العراق ٢٠٢١: دراسة تحليلية"، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ورقة بحثية منشورة، ٢٠٢١، ص١٧.

(٣٧) سلام عطا الله شباط، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩–١٧٠.

(٣٨) Ruth Dass Onneville & others, Electrol Rules and electrol behaviour : the scope of effects, 1st publish, Routledge, London, 2018, p 15–16.

(٣٩) وائل منذر البياتي، مصدر سبق ذكره، ص١٧–١٨.

(٤٠) سمية دهام كاظم، علي سعدي، مصدر سبق ذكره، ص.ص(٢٧٧–٢٧٩).

(٤١) نصي ر خلفة، " الانتخابات الديمقراطية واثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل عولمة المفاهيم المتطلبات والانعكاسات"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت–الجزائر، العدد (٢)، ٢٠٢٣، ص ٦٧١–٦٧٣.

قائمة المصادر

اولاً : الموسوعات والدساتير

١– دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

ثانياً: الكتب

١– ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط١، دار مجدلاوي، الاردن، ٢٠٠٤.

٢- سلام عطا الله شباط، الاغتراب السياسي والمواطنة في العراق: الاسباب والانعكاسات، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد-العراق، ٢٠٢١.
٣- صالح جواد، علي غالب، الانظمة السياسية، وازرة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط١، ١٩٩٠.
٤- مجموعة مؤلفين، اشكال النظم الانتخابية، ط٢، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، السويد، ٢٠١٠.
٥- مجموعة مؤلفين، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش آيبرت، الاردن، ٢٠١٢.
٦- محمد حسن دخيل، علم الاجتماع السياسي، دار السنهوري، بيروت-لبنان، ٢٠١٧.
٧- محمد عبد حمادي المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، ط١، دار العربي، القاهرة-مصر، ٢٠١٩.
٨- موريس دوفرجيه، ترجمة جورج سعد، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، ١٩٩٢.
٩- وائل منذر البياتي، تطورات النظام الانتخابي في العراق واثرها على المشاركة السياسية، بلا ط، شبكة عين لمراقبة الانتخابات والديمقراطية، العراق، ٢٠٢٣.

ثالثاً : المجلات والدوريات

١- دعاء ماهر فيصل، " الاغتراب السياسي وعلاقته بعزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات"، كلية العلوم السياسية-جامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢٣، العدد (٥٧).
٢- رزكار عبدال محمود، "اثر العزوف الانتخابي في شرعية الانتخابات"، مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، جامعة اربيل التقنية، العدد ٤٤، ٢٠٢٣.

٣- سمية دهام، علي سعدي، " العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية : دراسة حالة انتخابات عام ٢٠١٨ و ٢٠٢١"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٢٧) ، ٢٠٢٢.

٤- صفا مظهر عبد الستار، "دور النظام الانتخابي في اختيار اعضاء مجلس النواب"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون-جامعة بابل، العدد (٢)، ٢٠٢٤.

٥- علي سعدي عبد الزهرة، " الانتخابات التشريعية في العراق ٢٠٢١: دراسة تحليلية"، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ورقة بحثية منشورة، ٢٠٢١.

٦- عمار صالح جبار، خميس دهام، "النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (٩٣)، ٢٠٢٣.

٧- عهود فرحان محمود، ناصر زين العابدين، " النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٥"، مجلة كلية العلوم السياسية-جامعة تكريت، العدد (٤)، ٢٠٢٣.

٨- فيكتوريا ستيورات جولي، "نظام العراق الانتخابي: لماذا تخفق الاصلاحات المتلاحقة في احداث تغيير"،المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، ورقة بحثية منشورة، اكتوبر ٢٠٢١.

٩- ماجدة شاكر، خلدون جبار، " الانتخابات في العراق الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤و٢٠١٨ نموذجاً : دراسة ميدانية في مدينة بغداد"، مجلة كلية الاداب-جامعة بغداد، العدد (١٣٢)، اذار ٢٠٢٠.

١٠- محمد صالح شطيب، " ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨: العراق إنموذجاً"، مجلة دراسات اقليمية، العدد (٤٥)، تموز ٢٠٢٠.

١١- نصير خلفة، " الانتخابات الديمقراطية واثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل عولمة المفاهيم المتطلبات والانعكاسات"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت-الجزائر، العدد (٢)، ٢٠٢٣.

١٢- هاوار محمد يوسف، "قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ واثره على مستقبل العملية السياسية دراسة تحليلية"، مجلة قه لاى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية-اربيل، صيف ٢٠٢١.

رابعاً : مواقع الانترنت

١- رحيم حسن العكيلي، الاطر القانونية لانتخابات العراق المبكرة في عام ٢٠٢١ والتحديات التي تواجهها، موقع الكتروني، متوفر على : https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Legal-Frameworks-and-Challenges-for-Iraq-2021-Elections.aspx.

٢- عبد الجبار السعيدي، خارطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية ٢٠٢١، موقع الكتروني، متوفر على : https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Map-of-the-Political-Forces-Participating-in-the-Iraqi-Legislative-Elections-2021.aspx.

٣- موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات : https://ihec.iq/

English Refernces

First : Books

1- Ruth Dass Onneville & others, Electrol Rules and electrol behaviour : the scope of effects, 1st publish, Routledge, London, 2018.